

معوقات الخصخصة في الجزائر

د. شبايكي سعدان

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر

ملخص:

في الوقت الذي تتم فيه الخصخصة على نطاق واسع في اقتصاديات العالم فإنها في الجزائر لا تزال تراوح مكانها بالرغم من إنشاء وزارات عديدة و مجالس تعنى بها. ولذلك يحاول هذا المقال الوقوف على أهم معوقات الخصخصة في الجزائر.

Résumé :

Au moment où la privatisation se déroule à grande échelle au niveau mondial, nous constatons qu'en Algérie la politique de privatisation n'a pas connu de progrès sensibles et ce, malgré la mise en place de structures pour promouvoir cette politique.

Nous essayons dans cet article de mettre en valeur les obstacles qui entravent la concrétisation de ce processus.

مقدمة: إن المتمعن في الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي يستطيع أن يقف على أن ظاهرة الخصخصة هي تقريبا الحدث الاقتصادي الأهم الذي ختم به القرن الماضي وابتدئ به القرن الحالي، ولا يخطئ كذلك أنها تنتشر ويتسع مداها يوما بعد يوم وتسري في الاقتصادات العالمية منذ بداية العقد الماضي. حيث عرفت الدول الرأسمالية إفلاسا نظريا في حل مشكلاتها فعدت إلى النظرية الكلاسيكية في شكل نقدي بحيث تقوم بتجريد الدولة من المسؤولية الاقتصادية وبتضييق مجالات تدخلها والاعتماد على المتغيرات النقدية لإعادة التوازنات الاقتصادية. كما أدركت الدول الاشتراكية كذلك أنها جعلت من الفعل الاقتصادي (L'acte économique) حركة بيروقراطية مجردة من المبادرة الميدانية والتسيير المستقل عن الإدارة المركزية الوصائية، وأهملت معيار المردودية في قياس الجدوى الاقتصادية وفعالية المشروع الاقتصادي عموما وأثره على الاقتصاد برمته.

أما الدول النامية فقد ورثت بعد تحررها هياكل اقتصادية ضعيفة ورأسمالات محليا منعما تقريبا بما فيه رأس المال الخاص، وبذلك كانت مسؤولية الدولة كاملة في بناء الاقتصاد وفق التوجهات النظرية والفكرية الوافدة. إن الخصخصة لغة وتعريفا تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص والأفراد عن طريق¹: -البيع الجزئي أو الكلي

-الإيجار أو عقود الإدارة والتشغيل - عرض سندات المؤسسة للاكتتاب العام - بيع المؤسسة مباشرة أو بالمزاد العلني - تقسيم المؤسسة إلى وحدات صغيرة ثم خصخصة كل وحدة على حدة. وبالشكل الذي يتلاءم معها. - بيع السندات للأجراء. - إعلان الإفلاس والتصفية الشرعية. ومهما يكن شكل الخصخصة المعتمد فإن الأمر يتعلق في النهاية بالتنازل عن جزء من الممتلكات العمومية. إن عملية الخصخصة تتميز بأنها :

1- عملية سياسية تجري في حقل الاقتصاد بالدرجة الأولى، ذلك أن السياسات الاقتصادية تجد حدودها الأعظم في معطيات اقتصادية ملموسة والأمر يتمثل هنا في أن

تسارع التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجنوب منذ بداية الثمانينات والانقلاب الليبرالي الذي حصل في الإتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بعد ذلك تبدو كلها تعبيراً على ضرورات اقتصادية موضوعية، فقد انتصرت علاقات الإنتاج الرأسمالية بما أحدثته من تغييرات في كل المواقع تقريباً في العالم.²

2 - عملية تدخل في إطار إعادة تشكيل النظم الاقتصادية جميعها وفقاً لما تطرحه مؤسستا (بريتن وودز) وقد ساعد على ذلك الإفلاس النظري الذي تميز به تسيير الاقتصاد بالأوامر وتقديس الملكية العامة وإنكار الحوافز الفردية، واستطاعت بالتالي المراكز الرأسمالية بقوة تقديم المثل وقدرة الضغط أن تدفع بالأمور في اتجاه تشكيل اقتصادات الأطراف ثم الإقتصادات الاشتراكية على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق وتقليص حجم القطاع العام .

3- استحالة تسريع التنمية واستكمال التصنيع وتحقيق التكافؤ عن طريق فك الارتباط مع السوق الرأسمالي العالمي لأن ذلك بدأ متناقضاً مع إنجازات الدول الصناعية الجديدة والتي نمت في ظروف تدويل الإنتاج وتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

4 - صعوبة تجاهل أن تطور قطاع الأعمال في البلدان النامية العربية خاصة التي تحققت فيها سيطرته بفعل التأميمات مثل الجزائر ووجد سندا تاريخياً ونظرياً في إنجاز وفلسفة الإقتصاد الإشتراكي الروسي فإن انقلاب غورباتشوف قدم قوة دفع هائلة للدعوة إلى تحرير قطاع الأعمال في هذا النوع من البلدان النامية إذ أصبح مستحيلاً تجاهل ما صاحب الزلزال الروسي من بعد جذري ومراجعة فكرية لوضع واقع القطاع العام وبدا صعباً عدم متابعة المسيرة بنفس المبادئ والمرتكزات النظرية خاصة أن النقد والفشل جاءا من رحم تجربة تامة نظرية وتطبيقاً.³

5 - إن تسارع الثورة الصناعية التكنولوجية وتعظيم القدرة الاقتصادية والإنتاجية وتفوق وارتفاع مستويات الرفاهية الإجتماعية في الدول الصناعية قد ضاعف من قوة الدفع للتحرير الإقتصادي ناهيك عن قوة الضغط التي تمارسها الدول الرأسمالية بشكل مباشر وغير مباشر من أجل إجراء كثير من التعديل للتحرير الاقتصادي .

6 - إن تجربة دول مثل كوريا الجنوبية أثبتت أنه يمكن تحقيق معدلات نمو عالية دون فك الارتباط مع الرأسمالية و دون المرور بالإشتركية .

7- إن للخصوصية آثارا تشكل العلامة المميزة لإعادة هيكلة اقتصادية جادة وسليمة وذلك بسبب آثارها الإقتصادية و السياسية: ⁴

أ - الآثار الإقتصادية: إن فائدة الخصوصية تكمن في أنه بإمكانها أن تتسبب أجلا في :

- . صرامة أكثر في التسيير بشكل عام .
- . تحكم أكثر في التكنولوجيا خاصة مع الشركاء الأجانب .
- . البحث عن منافذ خارجية بفضل الوجود الدولي للشركاء الأجانب .
- . فك الارتباط بين المؤسسة و الدائرة السياسية-الإدارية نهائيا .

ب - الآثار السياسية: إن التنازل عن موجودات عمومية لمتعاملين خواص يمكن أن يشكل نقطة الإنطلاق الفعلية في إثارة مسألة المزايا التي يستمر في الانتفاع بها قطاعات معينة وبعض المسيرين المرتبطين بها. إن ريعي (Les rentiers) الإقتصاد الوطني سيفقدون كل شيء في عملية الخصوصية وعلى القوى الإجتماعية التي تعتبر العمل أساس خلق الثروة التأكد من ذلك. إن أية إعادة هيكلة حقيقية لا يمكن أن تتم دون برنامج خصوصية واضح يتضمن عمليات خصوصية حقيقية ومدروسة. وعلى مستوى المؤسسة ستمكن إعادة الهيكلة عموما و الخصوصية خاصة من ظهور مؤسسات حقيقية، ذلك أن مؤسساتنا بشكلها الحالي تشكل تجزئة لجسم الدولة الذي يمثل قوة عمومية اقتصادية من ناحية ويمثل مساهما وحيدا ومسيرا من ناحية أخرى بحيث لم تكن النجاعة تشكل هاجسا لدى غالبية مؤسساتنا إذ كانت تهتم بالجانب الاجتماعي (المحافظة على مناصب الشغل، تقديم خدمات عينية ونقدية للأجراء،) الشيء الذي أدى إلى الأزمة الاقتصادية التي نعيشها. إن عدم القدرة هذا الذي يميز نظامنا الإنتاجي لم يحقق فائضا اقتصاديا. إن التنازل لصالح المستثمرين الخواص عن كل / أو جزء من موجودات مؤسساتنا العمومية الاقتصادية التي لم تحقق

نتائج (عادية أو متفق عليها) لا يكون إلا مفيدا للدولة وكذلك للمجتمع وسيسمح هذا التنازل للدولة بالحصول على حواصل مالية ضخمة والتخلص من المؤسسات آكلة الميزانيات (Les entreprises budgétivores) وغير الاستراتيجية. إنه لا يمكن الحديث عن خصوصية إلا ضمن إطار إعادة هيكلة الإقتصاد أداء ومؤسسات ومن ثم فإن أهمية الأهداف التي توضع في إطار إعادة الهيكلة عن طريق الخصوصية تكمن في حشر أو التضييق على المؤسسات العمومية الاقتصادية عن طريق متطلبات من مثل النجاعة وتحقيق النتائج وتحقيق الأرباح أو الإعتماد فقط على الوسائل المالية الخاصة. ويبدو أنه لكي تصل مؤسساتنا العمومية إلى ذلك لا بد لها أن تصبح مؤسسات بأتم معنى الكلمة أي " مركز تسيير وقرار مستقلين" مزودة بطاقة بشرية وتقنية وتكنولوجية ومالية ويكون الهدف ساعته المناقصة⁵.

الخصوصية في الجزائر: إن اقتصاد الجزائر برغم الأزيد من أربعين عاما على الإستقلال التي مرت هو خليط من ممارسات التسيير الذاتي والتسيير الإشتراكي ثم التحرير الإقتصادي والممارسة غير الرسمية، ولم يعرف اقتصاد السوق إلى اقتصادنا طريقا ولن يعرفها - بالمفهوم العلمي - إلا بعد صراع عنيف بين المجموعات السياسية بسبب المصالح ليس إلا. ورغم هذا فإن (طابو) الخصوصية على الأقل قد كسر كما أصبح هذا المصطلح يردد في كل منبر بالرغم من أنه لم تتم خصوصية أية مؤسسة إلى الآن بالمعنى التام للخصوصية. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما هي المبررات التي تطرح للخصوصية في الجزائر؟ للإجابة على هذا السؤال نجد أن المبررات المطروحة للخصوصية في الجزائر تتمثل في⁶ :

1- هناك عدة دول قطعت أشواطاً لا بأس بها في برنامج الخصوصية كالمغرب و تونس.

2- نظرا إلى أن المؤسسات العمومية هي أحيانا عاجزة، فإن الخصوصية ستسمح للدولة بالتخلص من عبء ثقل وضمان موارد مستقرة عن طريق الضرائب، كما أن بالإمكان أن تتخلص الدولة من جزء كبير من مديونيتها العمومية⁷.

3- الخصوصية وسيلة أخرى لكسر وتكسير الإحتكار النقابي والإقطاعية المعششة في القطاع العام.

4- الخصوصية هي رد على تضخم الدولة (Hypertrophie de l'état) أي تضخم عدد المؤسسات العمومية الإقتصادية.

5- تدرج الخصوصية - وهذا هو المبرر الأهم - ضمن برامج التكيف والتعديل الهيكلي التي تقترحها أو تفرضها مختلف الهيئات المالية الدولية للإستجابة لتقديم المساعدات المالية، والمبرر في هذا الصدد هو فشل تجربة القطاع العام والعجز المالي الذي حققه نتيجة غياب مفهوم المردودية والتسيير الإداري وتحديد الكميات الإقتصادية خارج نطاق السوق.

6- معاناة القطاع العام في دول العالم الثالث من مشكلات عديدة قللت من كفاءته و فاعليته وجعلته عبئا على التنمية الإقتصادية في بعض الحالات بدلا من أن يكون عوناً عليها، ثم تفاقم المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلات التمويل الخارجي وخدمة الدين الخارجي⁸ وتصور أن الخصوصية يمكن أن تمثل مخرجا من المخارج الملائمة والسهلة.

7- تعديل المنظومة القانونية والتشريع الاقتصادي في اتجاه يؤدي حتما إلى الأخذ بالخصوصية.

8- هبوط أسعار المواد الأولية وقيمة العملات الصعبة الشيء الذي أدى إلى تقلص العائدات المالية التي تأكلها خدمة الدين بنسبة تكاد تكون كلية.

معوقات الخصوصية في الجزائر: بالرغم من اعتبار الخصوصية خيارا واضحا في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية وبالرغم من إنشاء وزارت ومجالس لهذا الغرض (وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، المجلس الوطني للخصوصية،...) فإن هناك معوقات تقف أمام

البدء في الخصخصة الفعلية في الجزائر - إذا استثنينا رفع رؤوس أموال بعض المؤسسات بنسب تبدأ من 20% (شركة الرياض صيدال، الأوراسي) وفتح ذلك للإكتتاب العام - :

أولا - المعوقات الخاصة بالمؤسسات القابلة للخصخصة (Les entreprises privatisables) ترتبط هذه المعوقات بالعوامل السياسية والاجتماعية وبالوضع السيئة للمؤسسات التي ستخوصص:

1 - عوامل سياسية واجتماعية داخل الهيئات المعنية: إن هذه العوامل يمكن إجمالها في ثلاثة حالات:

أ - تعاضم القطاعات العمومية: تعطي المؤسسات العمومية ، بشكل عام ، جذبا attrait لطالبي الشغل و بالفعل فإن الدخول إلى مناصب العمل في هذه المؤسسات يعطي نوعا من تأمين الشغل مما يؤدي إلى ارتفاع في التعداد الشيء الذي يطرح مسألة أو مشكلة تسيير الموارد البشرية على مستوى المؤسسة⁹.

ب - أرضية العلاقات ذات الطابع الزبائني: إن التساهل في تسيير الموارد البشرية في المؤسسات العمومية أدى تدريجيا إلى تشكيل شبكات ذات طابع عائلي وسياسي وإثني وقبلتي... حتى أدى النمو العام لهذه الشبكات إلى إفراز معارضة لبرامج الخصخصة التي تشكل خطرا محتملا لكشف و فضح هذه الشبكات المشككة و ممارساتها ! .

2 - التداخل الثرواتي الجديد (le néo - patrimonialisme) إننا نقصد هنا بالتداخل الثرواتي الجديد الخلط بين الممتلكات العمومية والممتلكات الخاصة من طرف العمال و الميسرين في مؤسسات القطاع العام ، وبالفعل فإنه أحيانا يكون تسيير هذه المؤسسات مطبوعا بما يلي :

- تحويل للأموال والوسائل. - تمنح (بفتح التاء والميم وتشديد وضم النون) (auto-allocation) للمزايا المختلفة وغير المبررة (سكنات فاخرة، إقامة في الفنادق، إطعام مفرط، سفريات غير مبررة، ...). - الاستعمال السيئ للوسائل و منشآت الإنتاج لأغراض شخصية.

إن المستفيدين من هذه الوضعيات يقفون بطبيعة الحال أمام كل فكرة خصوصية وحتى إن تم القبول بمبدأ الخصوصية فإن هذه الممارسات تميل إلى البقاء و تشكل معوقات لإنجاح الخصوصية .

3 - الوضعية السيئة للمؤسسات التي ستخصص: إن الوضعية السيئة للمؤسسات التي ستخصص تعود خاصة إلى ثلاثة أسباب:

أ - مؤسسات ملتهمة للميزانيات (entereprises budgétivores) إن مؤسسات القطاع العام صعبة التسيير بسبب التداخل بين السياسات و بين غياب الاهتمام بالمردودية، وتترجم هذه الوضعية بأعباء استغلال متزايدة وعجز استغلالي دائم الشيء الذي يفرض تدخل الدولة عبر المساهمات المالية المختلفة: إعانات استغلال، إعانات تجهيز، ضمانات مالية، سماح بالسحب على المكشوف،

ب - غياب الحافز لدى المشتريين (المقاولين) المحتملين: في أغلب الأحيان يتردد المقاولون المحتملون بالالتزام بسبب أهمية الوسائل التي يجب تعبئتها من أجل إقلاع نشاط هذه المؤسسات خاصة تلك التي مسها سوء التسيير كثيرا.

ج - سوء تسيير الموارد البشرية: إن تسيير الموارد البشرية في مؤسسات القطاع العام بالإضافة إلى أهمية التعداد يتميز بما يلي: - غياب الحافز وتغيب نفسي معلى. - تأثير كبير للهيئات النقابية على مجموع العمال ويتميز هذا التأثير بالإنظار الدائم للمجهول وعدم اتخاذ القرار الضروري والصريح وهذا التأثير يكون دائما سلبيا في حالة الخصوصية. - ثقافة مؤسساتية تشكل عائقا حين الخصوصية ذلك أنه هناك مقاومة لروح ثقافة المؤسسة الخاصة .

ثانيا - المعوقات المرتبطة بمحيط المؤسسات القابلة للخصوصية: يمكن رصد هذه الصعوبات في مجموعتين :

1 - سوق الخصوصية: في هذا المستوى يمكن تلمس الصعوبات على المستويات التالية :

1.1 - البعد التنافسي:

أ - حالة الإحتكار: وهي حالة مؤسسة القطاع العام التي ستخوصص في حقل تنافسي بينما السوق محدود. إن عملية الخصخصة في هذه الحالة لن تؤدي إلى المنافسة .

ب - حالة تنافس حقيقي: وهي حالة مؤسسات القطاع العام الإقتصادية التي نمت في محيط احتكاري وستعرضها الخصخصة للمنافسة، وهذه الوضعية ستتسبب بالنسبة للمؤسسة المخصوصة في صعوبة الإدماج في التيار الخاص، وهذه الصعوبة هي نتيجة المزايا المرتبطة بالإحتكار وأيضاً نتيجة أن الإدماج سيزعج مصالح تأسست تحت إمبراطورية الإحتكار.

2.1 - سلوك المشتريين المحتملين (الكامين) *acquéreurs potentiels*

أ - عدم كفاءة أو حذر المشتريين المحتملين المحليين: إن عدم الكفاءة أو الحذر هذا غير مبرر في حالة المؤسسات التجارية على اعتبار أنه في الغالب يكون المشترون المحليون هم أنفسهم الممارسون للمهنة . إن إقبال المشتريين المحليين على المؤسسات التجارية كبير لأن الربح فيها سريع. وعلى العكس يمكن الحديث عن حذر حقيقي من طرف المشتريين المحليين في حالة التنازل عن المؤسسات الصناعية للقطاع العام . وهنا تطرح المسائل التالية : - تكاليف إعادة الشراء الباهضة (*les coûts exorbitants du rachat*) . - التحكم التقني . - التسيير الشاق (*la gestion laborieuse*) . - المردودية على المدى البعيد.

التي تميز هذه المؤسسات الإقتصادية عوامل منفرة خاصة إذا علمنا من جهة أخرى أن قنوات التمويل نادرة و إيجار النقود غال جداً¹⁰.

ب - المستثمرون الأجانب: إن المستثمرين الجانِب يعلنون عن أنفسهم في غياب نظرائهم المحليين عندما يتعلق الأمر بقطاعات عالية المردودية وتتطلب تحكمت تكنولوجيا جد متقدم مثل المحروقات، السمعي بصري، الإتصالات الإعلام الآلي،... على اعتبار أنهم يملكون استثمارية وعدة (بضم العين و فتح الدال و تشديده) (*logistique*) .

إن هؤلاء المستثمرون عندما تترجم تدخلاتهم من بين ما تترجم بإعادة توظيف للإستثمارات ذات التأثير على الإقتصاد المحلي وتنمية للمناولة (la sous-traitance) [المقاولة من الباطن] وروح المقاولات المحلي فإنهم يساهمون بالتأكيد في نجاح أو تحقيق الأهداف الحقيقية للخصوصية (حديد وصلب، أعمال كبرى، فندقية، صناعة السيارات،) وعلى العكس إذا كانت استثماراتهم لا تخص إلا قطاعات ذات قيمة مضافة متدنية أو قطاعات ذات نمو كمي وكيفي متدني لليد العاملة أو قطاعات لا يهدفون من ورائها إلا الربح السريع أو مؤسسات ذات زائد قيمة عال (fortes plus-values) فإننا نستطيع أن نتصور أن برنامج الخصوصية يمكن أن يقود إلى تلوين جديد سيئ للإقتصاد .

2 - المعوقات المؤسسية: يمكن ذكر من بين هذه المعوقات ما يلي :

أ - عجز في نظام الإدخار المحلي، ذلك أن المشتريين المحليين هم ضحية عجز القنوات البنكية بسبب عدم تقديم الدعم الذي يستحقه المشترون.

ب- القدرة على إيجاد حلول بديلة في ما يخص التمويل تتمثل في تنمية سوق للبورصة لخلق أقطاب مالية.

ج - الوضع القانوني: يتميز الوضع أو الظرف القانوني بما يلي: - جباية ثقيلة بالنسبة للمشتريين المحتملين. - حقوق جمركية عالية. - أعباء اجتماعية مقيدة. - وجود منظومة تشريعية لصالح الإحتكار الشيء الذي لا يعطي مزايا للمؤسسات المخصوصة ولذلك لا بد من بذل مجهود حقيقي لتعديل القوانين من أجل تليين الإطار القانوني لمحيط المؤسسات المعنية بالخصوصية. - إشكالية القدم وعدم المرونة القانونية في الدولة الجزائرية خاصة في ميدان القانون الإداري و قانون العمل اللذين يجب أن يكونا مكيفين مع سياسة الخصوصية¹¹.

3 - عدم وجود سوق مالية فعالة تسمح بتقدير قيمة المؤسسات الحقيقية .

4 - مشكلة التضخم التي لا تزال دون الأرقام الدنيا المطلوبة (4 % - 5 %) إذ تبلغ في الجزائر قرابة الـ 25%¹² .

5 - ضعف النظام البنكي الجزائري الذي يعتبر غير قادر على توفير السيولة المالية الكافية لتغطية الطلب على القروض من طرف المستثمرين .

6 - ضعف رأس المال الخاص المحلي لتغطية امتلاك مؤسسات تبدو أكبر حجما من طاقته.

7 - عدم وضع أدوات تنفيذية لتقييم ممتلكات المؤسسة التي ستخصص حفاظا على الممتلكات الوطنية.

8 - تردد واضح وتناقض لدى المقررين كون كل مسؤول يريد تحميل عملية تنفيذ الخوصصة إلى من سيأتي بعده وهكذا. حتى أن الأمر يكاد سيصبح من صلاحيات الرئيس وليس من صلاحيات الحكومة.

9 - عدم إجماع الطبقة السياسية (أحزاب و شخصيات) حول موضوع الخوصصة في رأي واحد .

استنتاج و مقترحات: إن الخوصصة أصبحت حقيقة تنتشر في كل الإقتصادات التي تبحث عن النجاعة وعن مصادر الأموال الإضافية والتي تبحث كذلك عن إجراء إعادة هيكلة تامة تنصرف إلى جميع المناحي الإقتصادية في الدولة. ولكي تستفيد الجزائر على غرار الدول الأخرى من هذه العملية وفق أصول علمية فإنه يتعين القيام بمجموعة إجراءات منها :

أولا - من حيث الجانب التشريعي :

1 - ضرورة إعادة النظر في كيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة التي لا يمكن التنازل عنها ولا بد إذن من العمل على تجانس هذا التشريع مع القانون التجاري الجديد لتسوية مشكلات الملكية.

2- إحداث نظام حماية اجتماعية لصالح الإجراء الذين يمكن أن يمسه التسريح و تأمين على البطالة وتقاعد مسبق.

3 - وضع إطار مواتي لتوسع المؤسسات و ما تتطلبه من معدل فائدة تأشيري (taux d'intérêt indicatif) و يسر للوصول إلى العملة الصعبة و حماية للمنتوج الوطني .

ثانيا - من حيث الجانب التسييري (المناجريالي): إن شركات تسيير المساهمات (les sociétés de gestion des participations) التي كانت صناديق مساهمة ينتظر أن تكون أكثر نجاعة لأنه يطلب منها قانون المالك للسندات والأسهم بينما القانون الحالي يعرفها بأنها تلك المكلفة فقط بتسيير أموال الدولة دون التصرف فيها.

المراجع

- 1- B.Hamel- Etat, Mouvement social et secteur d'état en Algérie- Séminaire sur la crise économique et le secteur public en Alger- Université de Constantine / Avril 1987 -p. 17
- 2 - الشاذلي العياري - تجربة تونس في الخصوصية - المستقبل العربي -بيروت 1990 /العدد9 - ص.139 .
- 3 - مبارك بوعشة - الخصوصية باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي - مجلة العلوم الإنسانية / جامعة منتوري (قسنطينة) 2000 - ص. 85
- 4 - شيايكي سعدان - هل تصلح الخصوصية لحل من الحلول المقترحة لمشكلات المؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر ؟ وقائع ملتقى واقع و آفاق المؤسسة الاقتصادية في الجزائر - جامعة باتنة - ماي 1994 - ص.12
- 5 - شرابي عبد العزيز - المديونية الخارجية للجزائر - منشورات وحدة البحث افريقيا و العالم العربي / جامعة منتوري -قسنطينة 1991 - ص. 80
- 6 -علي توفيق صادق و آخرون - جهود ومعوقات التخصيصية في الدول العربية - صندوق النقد العربي / أبو ظبي 1995 - ص.136
- 7 - شرابي عبد العزيز - المؤسسة العمومية في الجزائر بين التخطيط المركزي و اقتصاد السوق - مجلة العلوم الإنسانية / جامعة منتوري (قسنطينة) 1993 - ص. 75
- 8 -علي توفيق صادق و آخرون - مرجع سابق ص.136
- 9 - شرابي عبد العزيز - المؤسسة العمومية- ص. 78
- 10 - مبارك بوعشة - مرجع سابق - ص.87
- 11- Khellif Omar – Economie algérienne: Politiques de privatisation- in colloque CREAD sur l'emploi – Alger 2004 0- p.26
- 12- idem – p.16